مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية - محكمة المجلد (32)العدد ()يناير - يونيو 2009

دراسات وبحوث

- أصالة المذهب المعرفي عند الكندي
-منهجية الرسائل الجامعية في علم الاجتماع
- الثقافة الإنسانية من قيمة عليا إلى وسيلة للتسلط
- الفوضى المدمرة في مجتمع التربص
- حاجات الإنسان من المنظور الإسلامي والنفسي
- مكتبات الأطفال في مدينة صنعاء

الآراء والمناقشات

المافيا ؛ الترجمة في المستقبل ؛ عولمة الامبريالية المتوحشة

عروض الكتب

نقوش ماربية ؛ الميزان

ببليوغرافيا

الرسائل العلمية المناقشة في كلية الآداب للعام 2008م

منشورات كلية الإداب والعلوم الإنسانية - جامعة صنعاء

مجلة كلية الآداب

مجلة علمية دورية محكمة

المجلد (32) العدد(1) يناير – يونيو 2009

رقم الإيداع بدار الكتب 10-21/1993م
facultyofartsjournal@gmail.com

رئيس التحرير:

أ.د/ حميد العواضي

عميد كلية الآداب

هيئة التحرير:

د. حسن محمد الكحلاني — نائب رئيس التحرير

د.عبد الله حسين البار — نائب رئيس التحرير

أ. د.عبد الرحمن الشجاع — عضو هيئة التحرير

مدير التحرير:

أ. د/ حمود صالح العودي

الهيئة الاستشارية:

أ.د. صالح علي باصرة

د. خالد عبدالله طميم

أ.د. دامودار تاكور

أ.د. نورية علي حمد

د.عبدالله الفضلي

د/علي محمد المخلافي

د . محمد أحمد النهاري

سكرتير التحرير

أ. جمال عبدالله الجهيم

الإخراج الفني:

امين طه العواضي

Amin-alawadhi@hotmail.com

الفوضى المدمرة في مجتمع التربص

تحليل نقدي لأفكار المحافظين الجدد المتعلقة بالإصلاح الديمقراطي للعالم العربي

د. عادل مجاهد الشرجبي
قسم علم الاجتماع
كلية الآداب، جامعة صنعاء

ملخص

هذا البحث يتتبع مسيرة تشكل تيار المحافظين الجدد في علم الاجتماع، وتحليل وعرض أفكارهم الرئيسية، وتأثيرها المباشر وغير المباشر على صياغة التوجهات العامة لإصلاح العالم العربي (كجزء من الشرق الأوسط)، وتقديم رؤية نقدية لأفكارهم المتعلقة بخلق ديمقراطية سياسية ومجتمع تعددي وذلك من خلال تناوله لثلاثة المحاور مهمة هي كالتالي:

1- مسيرة تشكل تيار المحافظين الجدد.. من نهاية الأيديولوجيا إلى نهاية التاريخ.
2- الأفكار المرجعية للمحافظين الجدد.
3- الفوضى البناءة آلية المحافظين الجدد لنشر الديمقراطية في العالم العربي.
4- نقد مشروع المحافظين الجدد لنشر الديمقراطية في العالم العربي.

الكلمات المفتاحية: العولمة، المحافظون الجدد، الفوضى البناءة.

مقدمة:

خلال الحرب الباردة أعلن بعض المفكرين وعلماء الاجتماع والاقتصاد الغربيين والأمريكيين غير مرة أن الرأسمالية قد انتصرت في حربها من أجل العولمة، غير أن الأحداث السياسية والأوضاع الاقتصادية كانت تشير إلى خلاف ذلك، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي والتحولات التي شهدتها مجتمعات أوروبا الشرقية في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين أعاد الباحث الأمريكي من أصل ياباني فرانسيس فوكوياما ترديد تلك الادعاءات من خلال مقاله الذي أصبح في ما بعد كتاباً بعنوان " نهاية التاريخ "، تزامن ذلك مع إعلان الساسة الأمريكيين بأن معركتهم قد انتهت، وأن الرأسمالية قد انتصرت، وأصبحت نظاماً عالمياً.

منذ سقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية عام **1989** وتفكك الاتحاد السوفيتي، بدأ المحافظون الجدد تركيز اهتمامهم على العالم الإسلامي أو العدو الأخضر كما أسماه بعضهم، باعتبار الإسلام هو العدو المحتمل أو الباقي الأخير للعولمة والديمقراطية، وبالتالي فإن نشر الديمقراطية سلماً أو حرباً هي الآلية التي تضمن إضعاف هذا العدو وهزيمته من وجهة نظرهم، وقد تعززت هذه التوجهات خلال الفترة التي تلت أحداث **11** سبتمبر **2001**، واستطاع المحافظون الجدد فرضها بقوة على الإدارة الأمريكية، التي تبنت دور الفاتح الديمقراطي **Democratic conqueror** للمنطقة، سواء عبر الغزو المباشر، كما حدث في العراق وأفغانستان، أو من خلال مشروعات الإصلاح الديمقراطي وتشجيع تشكل حركات اجتماعية داخلية مطالبة بالتحول الديمقراطي، وفي الحالتين فإن عملية التحول الديمقراطي تؤدي في بدايتها إلى إحداث حالة من عدم الاستقرار والفوضى، إلا أنها فوضى مؤقتة أو بناءة حسب المصطلحات السياسية للمحافظين الجدد الأمريكيين.

تهدف هذه الورقة إلى تتبع مسيرة تشكل تيار المحافظين الجدد في علم الاجتماع، وتحليل وعرض وتحليل أفكارهم الرئيسية، وتأثيرها المباشر وغير المباشر على صياغة التوجهات العامة لإصلاح العالم العربي (كجزء من الشرق الأوسط)، وتقديم رؤية نقدية لأفكارهم المتعلقة بخلق ديموقراطية سياسية ومجتمع تعددي.

أولاً: مسيرة تشكل تيار المحافظين الجدد من نهاية الأيديولوجيا إلى نهاية التاريخ

المحافظون الجدد لا يشكلون توجهاً سوسيولوجياً متجانساً كالمحافظين التقليديين، بل يمثلون تياراً من المفكرين الذين ينتمون إلى مدارس فكرية وتوجهات سياسية مختلفة ومتباينة، تلتقي جميعاً عند الترويج للعولمة، فالسوسيولوجيا الأمريكية عموماً وسوسيولوجيا المحافظين الجدد بشكلٍ خاص، تماماً كالمجتمع الأمريكي تمثل مزيجاً من عناصر متعددة، فقد تخلقت نتيجة تلاقح بين نزعات ليبرالية، اشتراكية، محافظة، راديكالية، يسارية، ويمينية، فالمحافظون الجدد، هم ليبراليون جدد في مجال الاقتصاد، ومحافظون جدد في مجال الثقافة، ويساريون جدد (أو يمينيين جدد) في مجال السياسة، فقد رفض اليساريون الجدد القوى السياسية والأحزاب التقليدية اليمينية منها واليسارية، وتزامنت مطالبتهم بإصلاح الرأسمالية الغربية بشكلها الأمريكي مع رفضهم للبيروقراطية الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي، وطالبوا باشتراكية رأسمالية تمثل خليطاً من الاشتراكية والرأسمالية. في ضوء ذلك سأحاول في هذا الموضع من الورقة تتبع مسيرة تشكل المحافظين الجدد.

على العكس من المحافظين التقليديين الذين تشكلوا من التيارات اليمنية، فإن المحافظين الجدد (لاسيما الأمريكيين) ينحدرون من تيارات يسارية، ولعل أبرزهم في ألمانيا مجموعة المفكرين الذين أسسوا معهد فرانكفورت للأبحاث الاجتماعية **Frankfort Institute for Social Research** عام **1923**، والذين كان معظمهم من اليهود[1]، فمع وصول هتلر إلى السلطة في آذار مارس **1933** تعرض علماء الاجتماع اليهود للاضطهاد بما فيهم رواد مدرسة فرانكفورت الذين يشكلون أهم رموز التيار النقدي في علم الاجتماع، فقد أغلق معهد فرانكفورت للأبحاث الاجتماعية وتشتت مؤسسوه وباحثوه في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وأسسوا ثلاثة فروع للمعهد في باريس ولندن ونيويورك، إلا أن معظمهم استقر في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام **1939** وقع الاتحاد السوفيتي مع ألمانيا معاهدة عدم اعتداء، الأمر الذي وسع الفجوة بين رواد مدرسة فرانكفورت واليسار التقليدي الذي يحكم الاتحاد

السوفيتي، وعلى الرغم من وقوف الاتحاد السوفيتي إلى جانب دول حلف شمال الأطلسي ضد ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية، إلا أن الحرب الباردة التي بدأت عام 1947، عندما قسم جدانوف في اجتماع الكومنفورم العالم إلى "معسكرين" تقود الولايات المتحدة أحدهما ويقود الاتحاد السوفيتي المعسكر الآخر، والتخلي عن التعاون مع الأحزاب غير الشيوعية [2]. وسع الفجوة مرة أخرى، ولكن هذه المرة بمبادرة من الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي دفع مفكري مدرسة فرانكفورت إلى توسيع مفهوم الشمولية ليشمل الاتحاد السوفيتي.

تفاعل رواد مدرسة فرانكفورت المهاجرين مع علم الاجتماع الأمريكي، الذي كان حتى ذلك الوقت لازالت تهيمن عليه التوجهات المحافظة لمدرسة شيكاغو، الأمر الذي أسفر عن تراجع في التوجهات اليسارية لمفكري مدرسة فرانكفورت، وانتشال علم الاجتماع الأمريكي من جموده، وإضفاء قدر من التجديد على نزعته المحافظة، الأمر الذي ساهم في تشكل ملامح بناء فكري جديد في علم الاجتماع الأمريكي، يخرج عن إطار الفكر المحافظ الذي يرغب في الإبقاء على النظام القائم، واتجه هذا البناء الفكري نحو الكشف عن جوانب القصور في النظام الرأسمالي، عوضاً عن التوجه التقليدي للتيار المحافظ التقليدي في علم الاجتماع الأمريكي، الذي كان ينظر إلى الرأسمالية باعتبارها نظام مستقر تغلب على كل تناقضاته الداخلية[3].

أطلق على هذا التوجه الجديد "الاتجاه النقدي"، بسبب نقده الاشتراكية والرأسمالية، حيث يرى هربرت ماركيوز مثلاً أن هناك عناصر مشتركة لهذين النظامين ولذلك فإنه يشير إليهما معاً بمصطلح المجتمع الصناعي[4]، ولعل أهم العناصر المشتركة بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي كما يرى ماركيوز وغيره من النقديين هو الصناعة التي تسلب الإنسان إنسانيته ويصبح الإنسان في ظلها عبداً للتكنولوجيا عوضاً عن أن يكون سيداً لها [5]، فضلاً عن تدخل الدولة وتراجع الحريات الفردية، ففي الاتحاد السوفيتي بدأ مع الفترة الستالينية كما يرى ماركيوز سيطرة البيروقراطية على جهاز الدولة، الأمر الذي أدى إلى انحراف التجربة السوفيتية عن المثل الأعلى الاشتراكي "فالنظرية الماركسية في ظل النظام السوفيتي قد كفت في رأي ماركيوز عن أن تمثل أداة الوعي

والممارسة الثوريتين وتحولت إلى جزء من البنية الفوقية لنظام يقوم على القهر والاستبداد والسيطرة[6]، أما في المجتمع الرأسمالي الذي يصفه ماركيوز بمجتمع التعبئة الشاملة، فقد لعبت الحكومة دور الحافز والداعم والمراقب لتسهيل القضاء على عناصر الخلخلة والاضطراب التقليدية أو عزلها، والسيطرة على عناصر التهديد لصالح رأس المال الكبير[7]. هذا الموقف هو ما أكسب المدرسة النقدية اسمها فهي مدرسة إصلاحية نقدية، يمكن أن يطلق عليها يساراً جديداً، وفي نفس الوقت يمكن وصفها بأنها تمثل تياراً محافظاً جديداً Neo Conservatism، يقبل بالإطار العام للنظام الرأسمالي ولكنه يرى أن هناك بعض الاختلالات التي أصابت النظام الرأسمالي يجب إصلاحها.

على الرغم من ذلك فإن ستينات القرن العشرين شهدت تمايزاً بين تيارين في السوسيولوجيا الأمريكية، هما: تيار اليساريين الجدد، وتيار المحافظين الجدد، ساهم في ذلك بعض الأحداث التي شهدتها أواخر الأربعينات وعقد الخمسينات، في مقدمها إعلان قيام دولة إسرائيل، والعدوان الثلاثي على مصر، ففيما وقف اليساريون الجدد ضد السياسة الخارجية الأمريكية التوسعية، "فعلى إثر تهديد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بضرب العاصمة هانوي بالأسلحة النووية إذا لم يستسلم الفيتناميون، عمت شوارع مدن الولايات المتحدة الأمريكية مظاهرات ضخمة في شهري أكتوبر ونوفمبر 1969، مما اضطره لتعديل اختياراته وإلغائه فكرة استخدام الأسلحة النووية ضد هانوي، ووضع حدود للتدخل الأمريكي في كمبوديا[8]، في مقابل ذلك بدأ جناح من اليساريون، في التحول باتجاه محافظ، مجموعة من المثقفين النيويوركيون، وكان معظمهم من الأكاديميين والصحفيين اليهود، المتخوفون من الموجة المعادية لإسرائيل، التي تبدت لهم بين اليساريين الجدد والقادة السود، الذين تنامت قوتهم في الحزب الديموقراطي. ومن أهم رموز حركة المحافظين الجدد كان التروتسكيون الذين درسوا خلال الثلاثينيات والأربعينيات في city collige of New York، ومن أبرز هؤلاء من علماء الاجتماع ناثان جلازر Nathan Glazer، ودانيال بل Daniel Bell، وسيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipset.

يعتبر عالم الاجتماع الألماني كارل مانهايمKarl Mannheim من أبرز علماء الاجتماع تأثراً بالفلسفة المثالية الهيجلية، فقد تبنى أفكار هيجل حول فلسفة التاريخ وتطور العقل البشري، الذي وصف الرأسمالية في كتابه فينومينولوجيا الروح بأنها نهاية التاريخ، وقد ضمن مانهايم هذه الأفكار كتابه الذي نشره في ثلاثة مجلدات عام 1929 بعنوان "الأيديولوجيا واليتوبيا "، فكان بذلك أول من قدم رؤية مضادة للأيدولوجيا.

نقل علماء الاجتماع الأمريكيين مفهوم نهاية الأيدولوجيا الذي كان يستخدمه منهايم[9] في مجال علم اجتماع المعرفة إلى علم الاجتماع السياسي[10]، فظهر مصطلح نهاية الإيديولوجيا في الأدبيات الأمريكية لأول مرة عام 1951 عندما نشر ستيوارت هيوز H. Stuart Hughes مقالاً بعنوان: " نهاية الأيديولوجيا السياسية "، خلص فيه إلى أن المثقف الأوروبي اليساري أصبح على يقين أنه يفضل الرأسمالية على الاشتراكية، فنهاية صوفية اليسار هي أوضح الإشارات التي ظهرت منذ الحرب العالمية الثانية، وبالتالي نهاية الأيديولوجيا السياسية[11]، وفي خطابه الافتتاحي لمؤتمر ميلان الذي انعقد عام 1955قال رايموند أرون Raymond Aron: أن الجدل الأيديولوجي في معظم المجتمعات الغربية قد خبأ وخفت، وأن التاريخ قد رفض الآمال المبالغ فيها في الثورة، وأنه على الرغم من بقاء بعض التوترات حول المساواة والعمالة والأجور والتضخم، إلا أن المخاوف التي تثيرها لا تؤدي إلى نشوب أي صراع أساسي، والجادون المخلصون اليوم يوافقون على الإطار الأساسي لدولة الرفاه[12]، وردد فكرة انتصار دولة الرفاه في كتابه أفيون المثقفين، وكذلك تبناها ادوارد شيلز Edward Shrils، في مقال نشره في نوفمبر 1955 في صحيفة Encounter [13]، ودانيال بل في كتابه " نهاية الأيدولوجيا " الصادر عام 1960[14]، وسيمور مارتن ليبست في كتابه الإنسان السياسي The Political Man الصادر في نفس العام (عام 1960)، حيث تجلت نهاية الأيدولوجيا بالنسبة له من خلال إجماع المثقفين في العالم الغربي على قبول دولة الرفاهية، وتفضيل السلطة اللامركزية والتعددية السياسة[15].

جمع ريمون كينو محاضرات كوجيف عام 1946 في كتاب بعنوان: " مقدمة لدراسة هيجل "، نشرت ترجمته الانجليزية عام 1981 في كتاب بعنوان: " انغلاق العقل الأمريكي " حرره وقدم له ألان بلوم، وفي عام 1989 نشر فرانسيس فوكوياما (الذي تتلمذ على ألان بلوم في جامعة شيكاغو [16] في صحيفة National Intrest مقالاً بعنوان " نهاية التاريخ "، وقد حظي المقال باهتمام قطاع واسع من القراء والمفكرين، على الرغم من أنه لم يقدم أفكاراً جديدة، بقدر ما أعاد فكرة نهاية التاريخ إلى الساحة الفكرية مرة أخرى، فالأفكار الأساسية لهذه المقالة هي مجرد ترديد لمقولات هيجل التي أوردها في كتابه فلسفة الروح[17]، يرى فوكوياما أن وصول الأمم إلى نهاية التاريخ يختلف من أمة إلى أخرى، فهناك أمم وصلت إلى نهاية التاريخ، فيما أمم أخرى لم تصل بعد، وبالتالي فإن على الأمم التي وصلت (وفي مقدمها الولايات المتحدة الأمريكية) أن تساعد التي لم تصل بعد.

ثانياً: الأفكار المرجعية للمحافظين الجدد

يطلق المحافظون الجدد على المجتمعات الديموقراطية الغربية لاسيما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية مصطلح المجتمعات التعددية، وترجع البدايات الأولى لاستخدام هذا المصطلح إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كمقابل للمجتمعات الشمولية، حيث استخدم مصطلح الشمولية totaletarism في العلوم السياسية وعلم الاجتماع خلال عشرينات القرن العشرين لنقد الفاشية الإيطالية، ومنذ عام 1933 استخدم لنقد النازية، ثم من عام 1939 لنقد الاتحاد السوفيتي، بعد توقيعه معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا النازية[18]؛ وهذه النظم السياسية رغم اختلافها تشترك في خاصية أن الدولة تسيطر على مختلف المجالات السياسية والاقتصادي والثقافية، في مقابل ذلك وصف علماء الاجتماع الغربيين المجتمع الرأسمالي بأنه مجتمع تعددي، فقد وصف داهل Dahel المجتمع الأمريكي بأنه يتكون من عدد كبير من الجماعات والأقليات، ويتخذ بناء السلطة فيه طابعاً بولياركياً polyarchy، " والمجتمع البولياركي يضم عدداً كبيراً من جماعات الأقلية المزودة بمصادر سياسية متنوعة وموزعة بينها دون تساو، وتستخدم بدرجات متفاوتة من النشاط

والكفاءة، ولكن لأعضاء المجتمع حقوقاً سياسية متساوية [19]، وتتخذ القرارات في المجتمع البوليارکي عبر التوافق consensus بين ممثلي الجماعات أو الأقليات[20]، وبالتالي فإن الجماعات والأقليات في المجتمع البوليارکي هي أقرب لما أسماه ديفيد راسمان David Riesman جماعات الاعتراض veto groups، يقول رايسمان: " إن الحكام الحقيقيين في المجتمعات المعقدة مثل المجتمع الأمريكي، هم عادة جماعات معترضة، نادراً ما يكون لدى أعضائها مبادرة أو اقتراح، ولكن لديهم القدرة على رفض اقتراحات الآخرين[21]، وذلك يعني أن المجتمع المفتت تسود فيه عمليات صناعة اللاقرار أكثر مما تسوده عمليات صناعة القرار، وفكرة صناعة اللاقرار هي صيغة سوسيولوجية لفكرة التسوية trade off الاقتصادية، حيث لا يستطيع أياً من طرفي الصفقة فرض شروطه على الآخر، وتنتهي المساومة بينهما بالتسوية.

تسود المجتمع الرأسمالي ما أسماه فوكوياما "ثقافة الثقة"، أو ما أسماه جيدنجز علاقات التعايش التكافلي Symbiotic Relationship، سواء كانت هذه المجتمعات تمر بمرحلة تحول، أو كانت مجتمعات صناعية[22]، وبالتالي فإن الصراعات التي تقوم بين الجماعات الاجتماعية المختلفة فيها تنتهي بالتوافق على حلول وسط، وحالات الفوضى التي تشهدها تلك المجتمعات هي فوضى خلاقة، يرجع ذلك إلى أن المجتمعات الغربية رغم تعدديتها الثقافية، إلا أن العامل الأكثر تأثيراً في توجيه سلوك الأفراد، هو الروابط والعلاقات الأفقية، فالمبدأ الأساس للصراع في المجتمعات الغربية وفقاً لتصور آلن تورين ومفكري ما بعد الحداثة، يقوم على وجود فاعلين يجابه أو يتحدى كلٍ منهما الآخر باسم مصلحتيهما المتعارضتين ولكنهما يتشاركان في نفس النمط الثقافي، وكل فاعل يُعرف سلبياً باستعداده للدخول في صراع مع خصم أو عدو، وإيجابياً باعتباره وكيلاً Agent لتحقيق نمط ثقافي[23]،

يرى اللبراليون التقليديون أن الوحدة الأولية للمجتمع هي الفرد، وأن القانون المدني يسعى إلى الدفاع عن حقوق المواطنين الأفراد، وذلك خلافاً للمفكرين المحافظين الذين يرون أن الوحدة الأولية للمجتمع هي الجماعة، و يشير مفهوم المجتمع المدني لدى رواد الاتجاه المحافظ إلى التنظيمات التقليدية،

ويبدو ذلك واضحاً في كتاب أدم فيرجسون Adam Ferguson الذي نشره عام 1767 بعنوان " مقال في تاريخ المجتمع المدني " Essay on The History of Civil Society، فقد ناقش فيه الأسرة والتنظيمات القرابية والسلالية والطوائف وعلاقتها بالدولة، وهو المفهوم والموضوعات التي ناقشها هيجل أيضاً فيما بعد، وهو توجه ملائم لتوجهات نظرية النخبة، التي تمثل أحد أبرز المنابع الفكرية التي تأثر بها المفكرون المحافظون عموماً وعلماء الاجتماع المحافظون بشكل خاص، فالنخبة التي دافع عنها علماء النخبة التقليديون والمحافظون التقليديون هي النخبة القائمة على الوراثة أو النخبة الأرستقراطية إذا جاز استخدام هذا المصطلح، ويقتصر التجديد الذي أدخله تيار المحافظين الجدد على تبنى الدفاع عن النخبة غير الوراثية.

عوضاً عن تأييد اللبراليين التقليديين للديمقراطية التمثيلية، يؤيد المحافظون الجدد الديموقراطية الروابطية، انسجاماً مع دعوتهم إلى تقليص دور الدولة في المجال السياسي لصالح المجتمع المدني، ومع عدم تحمسهم للأحزاب باعتبارها مؤسسات أيديولوجية، والذين بسبب رهابهم من الأيديولوجيا عموماً والأيديولوجيا القومية بشكل خاص، فقد روجوا للمجتمع المدني والروابط الاجتماعية associations، والتي تكرس القومية البيولوجية عوضاً عن القومية الأيديولوجية، وفضلوا الديموقراطية الروابطية associational democracy، التي تجسد التعددية الاجتماعية والثقافية على الديموقراطية التمثيلية القائمة على التعددية السياسية والتنافس الحزبي، وإذا كان اللبراليون التقليديين قد أطلقوا مصطلح المجتمع التنافسي على المجتمعات الديموقراطية الغربية، فإن اللبراليين الجدد والمحافظين الجدد فضلوا وصفها بالمجتمعات التعددية.

اتخذ المحافظون الجدد موقفاً معارضاً للاتجاهات الفكرية الكبرى وفي مقدمتها الاشتراكية واللبرالية، فهم يعارضون التوجه الجمعي " الشمولي " للاشتراكية، حيث تسيطر الدولة على الحياة الاجتماعية للمجتمع، ولا تسمح بوجود سلطات اجتماعية وسيطة بين الدولة والمواطن، وفي ذات الوقت يرفضون ميل اللبرالية التقليدية الشديد للفردية، واعتبارها الفرد محور التفاعلات الاجتماعية، فهم يرفضون فكرة أن المواطن الفرد هو الوحدة الأولية للتعامل

الذي ينظمه القانون المدني، ويقولون بأن الجماعة community هي الوحدة الأساسية، وبالتالي فإنهم يعرفون المجتمع المدني باعتباره كافة التنظيمات الوسيطة بين الدولة والعائلة،

روج المحافظون الجدد فكرة نهاية دور الملكية ورأس المال المادي كمحدد للصراع، وأن المعرفة ورأس المال الثقافي قد أصبحا هما المحددان للصراع، وأن الصراع الطبقي (الاجتماعي والسياسي) قد انتهى ليحل الصراع الثقافي بدلاً عنه، وبما أن الدولة (والسلطة) تمثل قناة وآلية للصراع الاجتماعي والطبقي فقد أصبحت بالتبعية آلية غير ذات أهمية، فلم تعد الدولة من وجهة نظرهم مجالاً للصراع وإنما أصبح المجتمع المدني مجاله الرئيس، فالصراع في ظل العولمة صراع ثقافي يتحاشى الدولة by pas the state، ولم يعد هدفه الوصول إلى السلطة وإنما ممارستها عبر المشاركة في صناعة القرار، أو التأثير على من يقوم بصناعة القرار، ولم يعد مهماً من يمارس الحكم، ولكن المهم كيف يحكم وكيف يمارس السلطة، وبالتالي فقد طالبوا بتقليص دور الدولة في المجالين السياسي والاقتصادي، لصالح الروابط المدنية والثقافية والاقتصادية، وهو ما يفرض من وجهة نظرهم اعتماد ديموقراطية المساومة أو ديموقراطية التوافق أو ديموقراطية الروابط، فهي الأقدر على تسوية الخلافات في مجتمع الروابط، ففي ظل هذه التوجهات يصبح السوق السياسي – إذا جازت التسمية – كالسوق الاقتصادي يتم تسوية تناقض وتباين المصالح فيه عن طريق التوافق.

ثالثاً: الفوضى البناءة آلية المحافظين الجدد لنشر الديموقراطية في العالم العربي

مصطلح الفوضى Chaos، مصطلح يستخدم في الأدبيات السياسية الأمريكية للإشارة إلى الأوضاع السياسية التي تسود في المجتمعات التي تضعف فيها الدولة إلى درجة لم تعد معها قادرة على فرض سيادة القانون، عوضاً عن مصطلح الفوضى Anarchy الذي كانت تستخدمه الأدبيات الأوروبية، والمستقى من كتابات هوبز، الذي وصف الحالة الطبيعية لمجتمعات ما قبل الدولة بأنها حالة فوضى عامة، أو كما أسماها "حرب الكل ضد الكل"، أما في الأدبيات

السوسيولوجية فإن مصطلح الفوضى هو مصطلح مقابل أو نقيض لمصطلح النظام order، وإذا كان مصطلح النظام يرتبط بالاستقرار والتكامل، فإن مصطلح الفوضى يرتبط بالتغير الاجتماعي، وقد تبنى المحافظون التقليديون Pale-conservatives هذا التوجه، فقد حدد أوجست كونت واميل دوركيم موقفيهما من التغير الاجتماعي في ضوء ما يؤدي إليه من فوضى، وتبنيا موقف لويس دي بونالد Louis de Bonald، وجوزيف دي مستر Joseph de Maistre المعارض للثورة الفرنسية، بسبب ما نجم عنها من حالة فوضى في المجتمع الفرنسي، لذلك رفض رواد علم الاجتماع التغير الاجتماعي عموماً، والتغير الاجتماعي المخطط بشكل خاص، فهم يرون أن التغيير المخطط يؤدي إلى الفوضى.

كانت التوجهات المحافظة التقليدية (وفي مقدمها الاتجاه الوظيفي) خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، أكثر توجهات العلوم الاجتماعية والسياسية تمسكاً بأفكار النظام والاستقرار والتكامل، وبالتالي أكثرها رفضاً للتغيير الاجتماعي وما يرتبط به من فوضى، وقد تجلى ذلك بوضوح في كتاب ماثيو أرنولد Matthew Arnold الثقافة والفوضى Culture and Anarchy، الذي يرى أن الطبقة المتوسطة الإنجليزية بسعيها الدائم نحو التغيير إنما تسعى إلى إحداث حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، تؤثر سلباً على الديموقراطية، وعلى العكس من ذلك كان المفكر اللبرالي الفرنسي المولع بالتجربة الأمريكية دي توكفيل، يرى أن عدم التغيير يؤدي إلى الركود وإلى غياب التعددية في أراء المواطنين وتوجهاتهم السياسية، وهو أمر أكثر خطورة على الديموقراطية من التغيير، وقد وافقه على أرائه هذه المفكر الإنجليزي جون ستيوارت ميل John Stuart Mill[24].

خلال النصف الثاني من العقد الخامس للقرن العشرين ومطلع عقد الستينات، بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية تشكل تيار سوسيولوجي جديد، أطلق عليه اسم تيار نهاية الأيدولوجيا، من أبرز رموزه دانيال بل، الذي يعتبر في ذات الوقت واحداً من مؤسسي تيار ما بعد الحداثة، والتياران مناهضان لأفكار مفكري عصر التنوير، لاسيما المتعلقة بالعقل والحرية الإنسانية، ودور الإنسان في التغيير الاجتماعي، فإعلان نهاية الأيديولوجيا، يمثل في ذات الوقت إعلان

نهاية التغيير المخطط، ونهاية قدرة الإنسان على إبداع تصور مخطط، متكامل، ومنطقي، لمجتمع جديد أكثر كمالاً من المجتمع الرأسمالي، وتكريس آلية السوق الحرة باعتبارها آلية للإصلاح الاجتماعي، فقد نظر دانيال بل إلى السوق باعتبارها إلية للإصلاح الديموقراطي، فالأسواق على الرغم مما يبدو ظاهرياً من أنها تعمل بشكلٍ فوضوي، إلا أن الأطراف جميعاً لا ترغب في أن تصل الفوضى إلى درجة تدمر المجتمع، الأمر الذي يدفعهم دائماً إلى التوصل إلى تسويات وتوافق.

تبنت هذا التوجه مدرسة سوسيولوجية أمريكية أخرى هي مدرسة النتائج غير المقصودة، والتي تمثل النسخة السوسيولوجية لمدرسة أدم سميث الاقتصادية، الذي يرى أن فوضى السوق هي التي تخلق استقراره، والذي رفض أي تدخل للدولة في تنظيم السوق، وأن أسواق المنافسة الكاملة تنظم نفسها بنفسها، وهي الفكرة التي تبناها المحافظون الجدد لاسيما فردريك هاييك، " التي تقول أن أكثر وربما أغلب الأشياء الجيدة التي تحدث في حياتنا، إنما هي نتائج غير مقصودة للنشاط البشري[25]، وبالتالي فإن المحافظين الجدد استبدلوا مقولة النظام المؤدي إلى الفوضى التي تبناها المحافظون التقليديون، بمقولة الفوضى المؤدية إلى النظام، أو الفوضى الخلاقة، تبنى تياراً واسعاً من علماء الاجتماع الأمريكيين فكرة النتائج غير المقصودة، التي تعتبر امتداداً لفكرة أدم سميث حول اليد الخفية التي تنظم السوق في ظل سوق المنافسة الكاملة، والتي " أكدها بوسائل مختلفة كلٍ من كارل منجر وفردريك هايك وآخرون [26]، في مجال الاقتصاد، وأصحاب نظرية اللعب **game theory** في علم السياسة.

في عام 1975 نشر الفيلسوف الأمريكي بول فييرابند **Paul Feyraband**، كتاباً بعنوان: " ضد المنهج " **Against Method**، دعا فيه إلى ما أسماه بالنظرية الفوضوية في المعرفة، التي تنطلق من مقولة " أي شيء يؤدي الغرض "، وذهب إلى أن المنهج العلمي هو قيد على المفكر [27]. تعتبر مدرسة ما بعد الحداثة واحدة من المدارس السوسيولوجية التي تبنت فكرة الفوضى، يقول ديفيد هاري: " لاحظت أن فكرة ما بعد الحداثة مالت إلى إنكار أي شيء منهجي أو عام في التاريخ، وإلى خلط الصور معاً دون نظام، وكذلك الأفكار"[28]. إن مدرسة ما بعد الحداثة هي المدرسة القائدة لنظرية العولمة.

بغض النظر عن اختلاف تصنيفنا للتوجهات التي ينتمي إليها علماء الاجتماع الذين تبنوا فكرة الفوضى، سواء أولئك الذين ينتمون إلى تيار ما بعد الصناعة أو ما بعد البنيوية أو ما بعد الحداثة أو نهاية الايدولوجيا أو أنصار العولمة، فإنهم جميعاً ينتمون إلى مدرسة المحافظين الجدد في علم الاجتماع، وبالتالي فإن المحافظين الجدد هم عرابي مفهوم الفوضى البناءة.

تقتضي عملية التحول الديموقراطي من منظور المحافظين الجدد، تغيير دور الدولة وتخليها عن تنظيم السوق وضبط المجال السياسي، وأن ذلك سوف يترتب عليه في بادئ الأمر قدر من الفوضى، غير أن المجتمع سوف يستعيد توازنه بعد حين، وبالتالي فإن المحافظين الجدد استبدلوا مقولة النظام المؤدي إلى الفوضى التي تبناها المحافظون التقليديون، بمقولة الفوضى المؤدية للنظام، أو الفوضى الخلاقة، من هنا فإن مصطلح الفوضى الخلاقة يشير إلى العملية التي بمقتضاها يتم تحويل مجتمعات الشرق الأوسط من مجتمعات شمولية واستبدادية وتسلطية إلى مجتمعات ديموقراطية عن طريق إضعاف الدولة سواء من خلال التدخل العسكري، أو من خلال الحركات الاجتماعية التي تعمل على إضعاف الدولة، وعلى الرغم من أن هذه العملية قد تؤدي إلى فوضى في بدايتها، إلا أنها سوف تؤدي في النهاية إلى تكريس الديموقراطية والاتقرار في النهاية.

رابعاً: نقد مشروع المحافظين الجدد لنشر الديمقراطية في العالم العربي

تنظر السوسيولوجيا الغربية عموماً إلى المجتمع الرأسمالي باعتباره المحطة النهائية للتطور التاريخي، وتتركز تحليلاتها للرأسمالية على الجانب الاقتصادي، فالرأسمالية هي نمط إنتاج يقوم على الملكية الفردية وحرية السوق، وأن الديموقراطية هي نتاج لنمط الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي فإن عملية الإصلاح الديمقراطي للشرق الأوسط، من وجهة نظرهم تتطلب فقط، تقليص دور الدولة في المجالين السياسي والاقتصادي، وتبني التعددية السياسية وحرية السوق، والاعتراف بمؤسسات المجتمع المدني، وأن ذلك من شأنه القضاء على السلطة المونوركية ( ) في المجتمعات العربية، ويحولها إلى مجتمعات تعددية (بولياركية)، لذلك أكد مشروع الشرق الأوسط على أهمية المجتمع المدني،

وتشجيع السكان في الدول العربية على بناء تنظيماتهم وروابطهم. ومفهوم المجتمع المدني كما يراه علماء الاجتماع الأنجلوساكسون والمحافظون الجدد، يركز على الجماعات الأولية وبالتالي يستبعد التنظيمات التي تقوم الرابطة فيها على أساس طبقي، وفي مقدمتها الأحزاب السياسية، وبالتالي فإن النخب الممثلة لهذه الروابط هي التي سوف تشارك في عمليات صناعة القرار بشكل توافقي، فهل سوف تنجح هذه التوجهات في إحداث تحول ديموقراطي؟، نعتقد أن الإجابة هي بالنفي، بل على العكس سوف يؤدي ذلك إلى الفوضى " غير الخلاقة "، وانتشار العنف بين الجماعات المختلفة، والتي قد تتطور إلى حروب أهلية.

إن برامج الإصلاح الهيكلي في المجال الاقتصادي، لم تحول المجتمعات العربية إلى مجتمعات رأسمالية، فالرأسمالية ليست نظاماً اقتصادياً يقوم على الملكية الخاصة فقط، بل هي نظام اجتماعي وثقافي، وأسلوب حياة قائم على التحرر من هيمنة السلطات الاجتماعية[29]، يقول روبرت بارك: هناك مثل يوناني قديم يقول: " إن هواء المدينة يمنح الناس حريتهم"، وهذا المثل لازال قادراً على تفسير المدينة الحديثة باعتبارها المكان الذي يجد الأفراد فيه الفرص، وتتنوع فيه المهام والاهتمامات، (...)، وهي المكان الذي يستطيع فيه الأفراد اختيار مهنهم وتطوير مواهبهم، حيث تمثل المدينة سوقاً للمواهب الخاصة، وتوفر فيها المنافسة الفردية إمكانية اختيار الشخص المناسب لإنجاز المهام المناسبة[30]، ففي المدينة يتحرر السكان من قهر العلاقات الأبوية والهيمنة الإقطاعية، وتسود الفردية، وتتمتع النساء بحريتهن، ولا يخضع الناس لغير سلطة القانون.

على افتراض خلو رؤية المحافظين الجدد من التأثيرات الأيديولوجية، فإن صياغة مبادرة الشرق الأوسط جاءت مفتقرة إلى رؤية عميقة لطبيعة الأوضاع الاجتماعية والثقافية في الشرق الأوسط عموماً، وفي العالم العربي بشكلٍ خاص، لذلك فإن علماء الاجتماع والمفكرين الذين ينتمون إلى مجتمعات تقليدية تتشابه أوضاعها مع الأوضاع في الشرق الأوسط، انتقدوا فكرة المحافظين الجدد المتعلقة بالنتائج غير المقصودة، وبالتالي فكرة الفوضى الخلاقة، في مقدمة هؤلاء، عالم الاجتماع الذي أصبح رئيساً للبرازيل عام 1995 فرناندو هينريك كاردوسو، والمفكر الهندي أمارتيا صن، وعالم الاجتماع الكوبي

الأصل إليخاندرو بورتس، فقد كتب هذا الأخير قائلاً: " إن افتراضات المصلحة الذاتية العقلانية والركض اللامحدود وراء الربح، التي تشكل أساس التعديل لسياسات اللبرالية الجديدة، تهمل السياق التاريخي الذي تطبق فيه هذه السياسات"[31]، بل أن مفكرين سوسيولوجيين غربيين ممن ينتمون إلى جيل الرواد، أدركو خصوصية أوضاع الشرق الأوسط الاجتماعية والثقافية، فقد أفرد كارل ماركس وفردريك إنجلز رؤية خاصة للشرق الأوسط، عرفت فيما بعد بنظرية نمط الإنتاج الأسيوي، وأهمية البنى القبلية فيه، فما أسمياه بالقرى المنعزلة والمكتفية ذاتياً، هو في الحقيقة إشارة إلى البنى القبلية، والدولة على الرغم من مركزيتها الشديدة، لم تكن تتدخل كثيراً في الشئون الخاصة بالقبائل والجماعات الاجتماعية المحلية، فقد كانت دولة متعالية على المجتمع، فالسلطة الاجتماعية لا السلطة السياسية، هي التي كانت تدير شئون المجتمعات المحلية القبلية، ويقتصر دور الدولة على التحكيم بين القبائل، ومع التحول الذي شهدته بعض مناطق الشرق الأوسط خلال القرن العشرين باتجاه بناء الدولة القومية، فإن التحول كان تحولاً مشوهاً، حيث منحت النخب القبلية دوراً سياسياً، ولم يتم الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاجتماعية.

لم يدرك الذين صاغوا مشروع إصلاح الشرق الأوسط أهمية وضرورة التغيير الاجتماعي والثقافي، ذلك أن التغيير في هذين المجالين يتطلب أولاً الانتقال من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة حسب مصطلحات جودليه، وهو ما يرفضه هؤلاء، ويرون أن حالة الفوضى التي سوف يخلقها غياب الدولة، وصراع الجماعات التي تمثل المصالح الخاصة، هي حالة مؤقتة، وأنها فوضى خلاقة سوف تؤدي على المدى المتوسط إلى إصلاح الأوضاع تلقائياً، والحقيقة أن هذه الأفكار تبدو أفكاراً صادقة في ظل المجتمع الرأسمالي الغربي الرشيدة، غير إن من الخطأ إسقاطها على المجتمعات العربية في ظل الأوضاع القائمة، يرجع ذلك إلى أن المجتمعات الغربية منقسمة انقساماً أفقياً(طبقياً).

لم تصل الجماعات الاجتماعية والثقافية والسلالية والإثنية والدينية في كل دولة عربية إلى اتفاق حول طبيعة النظام السياسي المرغوب، وذلك على العكس من هذه الجماعات في المجتمعات الغربية، حيث اتفقت على العلمانية

والنظام الديموقراطي، وأصبحت الديموقراطية بالنسبة لها جميعاً نظام حكم، أما في المجتمعات العربية فإن بعض الجماعات والتنظيمات الدينية لا زالت غير موافقة على الديموقراطية، وترى أنها متعارضة مع الإسلام، وبعض الجماعات القبلية والدينية لا تؤمن بمبدأ المساواة الذي يمثل عماد النظام الديموقراطي، فلا تؤمن بالمساواة بين الرجل والمرأة، لذلك تعاملت مع الديموقراطية تعاملاً أداتياً لا تعاملاً قيمياً، فقبلت بالجانب المادي للديموقراطية المتمثل بالمؤسسات الديموقراطية كالأحزاب السياسية، وقبلت بالعمليات الديموقراطية كالانتخابات، ولكنها لم تقبل بالثقافة ومنظومة القيم الديموقراطية، وذلك تماماً كقبولها بالجانب المادي من الحداثة والمتمثل في التكنولوجيا كالسيارات والطائرات وأجهزة الاتصال... إلخ، دون أن تقبل بقيمها.

وبالتالي فإن هذه الجماعات تقبل بالجانب المادي من الديموقراطية لتحقيق غايات غير ديمقراطية، الأمر الذي ولد خوفاً لدى القوى الحديثة في المجتمعات العربية مما يسمى بفخ الانتخابات لمرة واحدة، حيث تسعى بعض الجماعات التقليدية إلى استخدام الانتخابات باعتبارها آلية لا من أجل للوصول إلى السلطة، بل من أجل الوصول إلى الدولة، ويبدو هذا الخوف مبرراً في ظل ما حدث في العراق، فالجماعات التي وصلت إلى السلطة في العراق بعد انتخابات عام 2005، التي رغم معاناتها من القمع في ظل السلطة السابقة، لم تسع إلى تكريس ثقافة ديمقراطية، ولم تلتزم هي نفسها بالقيم الديموقراطية وفي مقدمها قيم التسامح والحوار والتوافق والحل السلمي للصراع الاجتماعي، بل على العكس مارست الثأر السياسي، وشكلت فرقاً لهذا الغرض سميت بفرق الموت.

فرق عدد من علماء الاجتماع بين الحركات الاجتماعية التي تشهدها المجتمعات الصناعية الغربية، وما أسموه بالانتفاضات البدائية التي تشهدها المجتمعات قبل الرأسمالية، فالحركات الاجتماعية التي تشهدها المجتمعات الغربية هي حركات شرعية، لأنها لا تسعى إلى تغيير النظام السياسي، بل تسعى إلى تغيير الممارسات السياسية، فقد عرف كوسفيلد Cusfield الحركات الاجتماعية بأنها: "المطالب الاجتماعية المشتركة لتغيير بعض عناصر البناء الاجتماعي"[32]، أي أن الحركات الاجتماعية حركات إصلاحية تهتم

بتغيير بعض عناصر البناء الاجتماعي وليس البناء الاجتماعي كله. ويشاركه هذا الفهم "هربرت بلومر Herbert Blumer الذي يُعرف الحركات الاجتماعية بأنها: " مجهود جمعي من أجل تغيير جزء محدد من العلاقات الاجتماعية"[33].

سوف يؤدي مشروع إصلاح الشرق الأوسط الكبير بصياغته وتصميمه الحالي إلى إضعاف بنية الدولة، ولن يؤدي إلى إضعاف النخب الحاكمة، وفي ذات الوقت فإن المشروع سوف يؤدي إلى إكساب المجتمع المدني بعض القوة، ولكن ليس إلى الحد الذي يؤدي إلى تغيير خارطة توزيع القوة السياسية، وبالتالي فإن المشروع يسعى إلى إضعاف الأطراف السياسية جميعاً، الأمر الذي يهيئ الشروط اللازمة لنجاح طرف ثالث هو الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، وتحقيق مصالحها عبر إضعاف جميع قوى المقاومة لمشروع العولمة، فنتائج الصراع الاجتماعي تعتمد على مستوى قوة أطراف الصراع، ومدى التماسك الداخلي بين الجماعات المكونة لكل طرف من أطراف الصراع، ففي حال ضعف كل أطراف الصراع، وصراعها الداخلي، فإن نتائج الصراع تكون لصالح طرف ثالث، لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى تفتيت المجتمع والعمل على إضعاف كل الروابط الاجتماعية الكبرى كالدين والقومية والإيديلوجيا عموماً، وخلق حالة من الفوضى التي تعتقد أن نتائجها ستكون لصالحها.

لقد أدى استكمال بناء الدولة القومية، دولة المواطنة المتساوية في المجتمعات الرأسمالية الغربية إلى تطابق مفهوم الدولة مع مفهوم الأمة، وتحول السكان إلى مجتمعات، واتخاذ الصراع الاجتماعي فيها طابعاً اقتصادياً أو نضال Stragel، وبالتالي فإن نظرية المصلحة Interest Theory، نظرية صالحة لتفسير الصراع الاجتماعي فيها، أما في العالم العربي فإن الصراع هو صراع هويات، حيث تتصارع جماعات قبلية لفرض هويات أضيق من الهوية الوطنية، وجماعات دينية لفرض هويات أوسع من الهوية الوطنية، ويتخذ الصراع في الحالة الأولى طابع النزاع Cleavage، وهو صراع عنيف على المستوى المحلي، وفي الحالة الثانية يتخذ الصراع طابع الجهاد Jehad، وهو صراع عنيف أيضاً، ولكنه يتجاوز الحدود الوطنية للدولة.

قدم مشروع الشرق الأوسط الكبير رؤى لإصلاحات جزئية يتم تنفيذها في ظل البنى الاجتماعية والأطر الثقافية القائمة، الأمر الذي نعتقد أنه سوف يمثل سبباً رئيسياً لفشل دمقرطة العالم العربي، وهو ما تنبه إليه الصحفي روبرت كابلان Robert D. Kaplan عندما قال: " إن جهود فترة ما بعد الحرب الباردة لفرض الديموقراطية تخلو من منطق معقول، فنحن نصوب البنادق إلى رؤوس شعوب العالم النامي، ونقول لهم: تصرفوا كما لو أن 95 ٪ من شعوبكم متعلمون.. تصرفوا كما لو أنه لا توجد بينكم صراعات عرقية أو إقليمية دامية"[34]، بل أن بوادر فشله قد بدأت في العراق، وهي الدولة التي يقوم الأمريكيون بتنفيذ الإصلاحات فيها بأنفسهم، ناهيك عن الدول العربية الأخرى التي سوف يعهد للسلطات فيها بتنفيذ الإصلاحات، فهي على الرغم من أنها لن تؤدي إلى حروب أهلية إلا أنها في ظل البنى الاجتماعية والثقافية القائمة ستكون إصلاحات شكلية مفرغة من معانيها الحقيقية.

تنظر السوسيولوجيا الأمريكية والأوروبية إلى إصلاح الشرق الأوسط باعتباره عملية سيكولوجية، تتم من خلال اكتساب الأفراد في المجتمعات التقليدية في الشرق الأوسط للسمات الشخصية للأفراد في المجتمعات الغربية الحديثة، وتبدو أفكار دانييل ليرنر أوضح مثال لهذا النمط من التفكير، حيث فرق بين المجتمع التقليدي الذي تمثل مجتمعات الشرق الأوسط تجسيداً حياً له، ومجتمع المشاركة الذي تمثل المجتمعات الغربية تجسيداً حياً له أيضاً، وهو يرى أن تغيير مجتمعات الشرق الأوسط التقليدية إلى مجتمعات مشاركة يمكن أن يتم فقط من خلال الشخصيات الحركية، والقادرة على التقمص الوجداني، ويعرف ليرنر التقمص الوجداني بأنه " القدرة على رؤية الذات في وضع الشخص الأخر[35].

لا يمكن أن تؤدي المحاكاة إلى تحديث الشرق الأوسط، إذ تشير الخبرة التاريخية إلى أن المجتمعات التقليدية التي تفاعلت مع المجتمعات الأوروبية الحديثة، تحولت إلى مجتمعات محدثة modernized societies لا إلى مجتمعات حديثة modern societies، فتداخلت فيها سمات البطركية مع بعض سمات الحداثة، ويطلق هشام شرابي على هذا النوع من المجتمعات مصطلح المجتمعات البطركية الحديثة، ومن أهم سماتها أنها تتسم بالازدواجية على المستويات

الثلاثة، فعلى المستوى الثقافي أفرزت الازدواجية ما يسميه البيرت حوراني ثقافة تشرقية Levantine، وصف الفرد التشرقي مقتبساً عن البرت حوراني بأنه " الذي يعيش في عالمين أو أكثر دون أن ينتمي إلى أي منهما، وهو الذي يتمكن من تلبس الأشكال الخارجية لثقافة ما دون أن يملكها بالفعل، والفرد التشرقي يصبح غير قادر على الإبداع، وإنما على المحاكاة فحسب[36].

أهمل المشروع الأمريكي الفروق في مستويات التطور الاجتماعي بين الشرق الأوسط وأوروبا الغربية، واعتبر أن الشرق الأوسط كأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، لا يحتاج إلى تغييرات بنيوية وإنما يحتاج إلى إصلاحات قطاعية تختلف درجتها من قطاع إلى آخر، وهذا يمثل خطأ منهجي أساسي، ففي مقابل تبنيه لتوجهات راديكالية في المجال الاقتصادي تبنى المشروع توجهات محافظة في المجال الاجتماعي، فطالب دول المنطقة بتنفيذ برامج إصلاح هيكلي في المجال الاقتصادي وربط البنك الدولي تحت ضغط أمريكي المساعدات الاقتصادية والقروض لدول المنطقة بمدى التزامها بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي، في موازاة ذلك سعى إلى الحفاظ على التركيب الاجتماعي القائم، بل وحاولت الإدارة الأمريكية في مناسبات عديدة طمأنة السلطات الحاكمة في المنطقة والنخب الاجتماعية التقليدية إلى أن برامج الإصلاح لن تمس مصالحها الاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية ومواقعها السياسية.

يمثل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي أحد عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي، وشرط من شروط التغيير في المجتمع الديموقراطي، إذ يرى ألن تورين أن إمعان الطبقة الحاكمة في تكريس حالة المشاركة التابعة "dependent participation"، على الطبقة المحكومة، يخلق حالة من المقاومة لدى الطبقة المحكومة، تحاول معها كسر حالة التبعية، وتحقيق الاستقلال[37]، إلا أن التفاوت الاجتماعي وهيمنة النخبة التقليدية والجديدة على السلطة السياسية والاجتماعية، في المجتمعات غير الديموقراطية، يشكل أحد أهم عوامل الجمود السياسي وكبح الإصلاح والتغيير، وهو الذي يقف خلف تكريس ما أسماه إتين دي لابواسيه Etienne de la Boetie "العبودية المختارة" Contented Slavish[38].

لا يستطيع المواطنون إحداث تغيير إلا في ظل مجتمع ديموقراطيي، قائم على المشاركة، لذلك فإن الحاكم غير الديموقراطي يقصي المواطنين عن المشاركة السياسية، ويعتمد على بطانة أو نخبة، يمكنها من ممارسة الفساد لتمكنه من الاستمرار في السلطة، فالتسلط والفساد صنوان، وغياب الديموقراطية يعني حضور الفساد، والذي بدوره يوجه ثمار التنمية لصالح نخبة محدودة من بطانة الحاكم.

في ظل التحول الديموقراطي غير المكتمل، يتحول الثأر إلى ظاهرة سياسية، تمارس من خلال الدولة، فالمجتمعات التي تتحول باتجاه الديموقراطية دون أن تستكمل بناء دولة المواطنة المتساوية، غالباً ما تفشل في معالجة آثار الماضي غير الديموقراطي، وتمثل لحظة التحول الديموقراطي فرصة للقوى الاجتماعية التي تتسلم السلطة للثأر من القوى التي كانت مهيمنة على السلطة في السابق، وبالتالي تعاني هذه الدول من عدم الاستقرار، فالدولة الدكتاتورية رغم كل مساوئها استطاعت أن تحقق الاستقرار، تحت مبدأ الوطنية، فصدام حسين قمع كل الفئات الاجتماعية والطوائف والجماعات الدينية باسم الوطن والوطنية، وعندما أسقط مبدأ الوطنية في ظل عملية التحول الديموقراطي، عانى العراق من عدم الاستقرار، ومن الحرب الأهلية، ذلك أن التحول الديموقراطي لم يتزامن مع بناء دولة المواطنة، فالقوى التي أسقطت صدام حسين بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن قوى ديموقراطية، بل كانت قوى تربصية، وقد مثلت لحظة التحول الديموقراطي، لحظة مناسبة لها للثأر السياسي.

نظرت السوسيولوجيا الأمريكية إلى إصلاح الشرق الأوسط (التحديث) باعتباره عملية سيكولوجية، تتم من خلال اكتساب الأفراد في المجتمعات التقليدية في الشرق لأوسط للسمات الشخصية للأفراد في المجتمعات الغربية الحديثة، وتبدو أفكار دانييل ليرنر أوضح مثال لهذا النمط من التفكير، حيث فرق بين المجتمع التقليدي الذي تمثل مجتمعات الشرق الأوسط تجسيداً حياً له ومجتمع المشاركة الذي تمثل المجتمعات الغربية تجسيداً حياً له أيضاً، وهو يرى أن تغيير مجتمعات الشرق الأوسط التقليدية إلى مجتمعات مشاركة يمكن أن يتم

فقط من خلال الشخصيات الحركية، والقادرة على التقمص الوجداني، ويعرف ليرنر التقمص الوجداني بأنه " القدرة على رؤية الذات في وضع الشخص الأخر[39].

يقول لاري دايموند: " إن الديموقراطيين في العالم النامي لا يفتقرون إلى الأفكار والتصورات حول كيفية بناء الديموقراطية، كما يتصور البعض، لكن، من المؤكد أن تجاربهم تزداد عمقاً باطلاعهم على تجارب الأنظمة الديموقراطية الراسخة والمستقرة في أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية"[40]، على الرغم من أن دايموند لم يتحدث صراحة عن المحاكاة، إلا أن تأكيده على أهمية إطلاع نشطاء الحركات الاجتماعية على التجربة الديموقراطية الغربية، يصب في بوتقة التأكيد على أهمية المحاكاة. إن استشهادنا بأقواله هناء لا تكتسب أهميتها ودلالتها فقط كونه أحد المفكرين المؤثرين على دوائر صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عمله كباحث في مؤسسة هوفر، ونائب رئيس تحرير الكتاب الدوري الديموقراطية في البلاد النامية، بل بسبب دوره المباشر في توجيه السياسات وإعداد الاستراتيجيات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، من خلال عمله مستشاراً للإدارة الأمريكية في العراق.

تنظر السوسيولوجيا الأمريكية والأوروبية إلى إصلاح الشرق الأوسط (التحديث) باعتباره عملية سيكولوجية، تتم من خلال اكتساب الأفراد في المجتمعات التقليدية في الشرق لأوسط للسمات الشخصية للأفراد في المجتمعات الغربية الحديثة، وتبدو أفكار دانييل ليرنر أوضح مثال لهذا النمط من التفكير، حيث فرق بين المجتمع التقليدي الذي تمثل مجتمعات الشرق الأوسط تجسيداً حياً له ومجتمع المشاركة الذي تمثل المجتمعات الغربية تجسيداً حياً له أيضاً، وهو يرى أن تغيير مجتمعات الشرق الأوسط التقليدية إلى مجتمعات مشاركة يمكن أن يتم فقط من خلال الشخصيات الحركية، والقادرة على التقمص الوجداني، ويعرف ليرنر التقمص الوجداني بأنه " القدرة على رؤية الذات في وضع الشخص الأخر[41].

إطلاع أبناء الشرق الأوسط على التكنولوجيا الغربية واحتكاكهم بها وتعاملهم معها، لا يقل أهمية من وجهة نظر السوسيولوجيا الغربية عن الإطلاع على التجربة السياسية والتنظيمية والمؤسسية والتشريعية للولايات المتحدة

الأمريكية، فالتكنولوجيا ليست محايدة، وإنما تلعب دوراً مهماً في تكريس ما أسماه فريدمان بديموقراطية التكنولوجيا[42]، وتلعب دوراً توحيدياً في مجال الثقافة وتشكيل الوعي، لا يقل في أهميته عن دور الإيديولوجيا، فالتكنولوجيا كما يرى هربرت ماركيوز هي التي أفرزت ما أسماه بمجتمع التعبئة الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يصفه بأنه مجتمع قائم على التعددية الثقافية المتجانسة، وأصبحت الثقافة في ظله عاملاً من عوامل التماسك والاستقرار، عوضاً عن كونها عامل صراع وتغير اجتماعي، وهنا يلتقي ماركيوز بشكل ما مع علماء الاجتماع المنادين بمقولة نهاية الإيديولوجيا، فعلى الرغم من أنه يرى بأن الايدولوجيا لم تنته في المجتمع الرأسمالي، إلا أنها قد امتصت في مجتمع التعبئة الشاملة، وفقدت وظيفتها التغييرية بفعل ما تخلقه التكنولوجيا من فكر وسلوك أحادي البعد، يقول ماركيوز: " إن وسائل النقل والاتصال الجماهيري وتسهيلات السكن والطعام والملبس والإنتاج المتعاظم لصناعة الترفيه والإعلام، يترتب عليها اتجاهات وعادات مفروضة، تربط المستهلكين بالمنتجين ربطاً مستحباً بهذا القدر أو ذاك، إن المنتجات تكيف الناس مذهبياً وتشرطهم، وتخلق قيم الإعلان والدعاية طرازاً للحياة"[43]، ويقدم فردمان تصوراً أكثر تبسيطاً وسذاجة لهذا التوجه حينما يصف الشباب الذين يترددون على محلات البيتزا هت في أندنوسيا بأنهم ثوار العولمة[44].

إذا كانت نظرية المحاكاة أو نظرية جارك الغني تصلح لتفسير السلوك الاستهلاكي على المستويين الفردي والاجتماعي، فإنها بالتأكيد لا تصلح لتفسير تغيير الاتجاهات وتشكيل الوعي، وهناك من الدلائل ما يؤكد ذلك بوضوح، فعلى المستوى الاجتماعي فإن هذه الآلية هي المسئولة عن ما أسماه سمير أمين بانفصام الشخصية الثقافية العربية أو الشيزوفرانيا الثقافية، حيث استطاعت بعض الدول العربية أن تستورد أكثر منتجات الصناعة الغربية تقدماً، إلا أن القيم السياسية فيها لا زالت شديدة التقليدية، التوجهات الأساسية للنظم السياسية فيها وأسس شرعيتها لم تتغير، وحافظت العلاقات الاجتماعية فيها على طابعها التقليدي، أما على المستوى الفردي فقد وصف عالم الاجتماع الكويتي خلدون النقيب الإنسان الخليجي بالبدوي المميّكن Mechanized،

حيث أصبحت عربات النقل ومختلف أنواع السيارات من لوازم أهل الخيام[45]، ووصف البرت حوراني الأفراد الذين يمرون بمثل هذه الخبرات بأنهم أفراداً تشرقيون Levantines، "والفرد التشرقي هو الذي يعيش في عالمين أو أكثر دون أن ينتمي إلى أي منهما، وهو الذي يتمكن من تلبس الأشكال الخارجية المشيرة إلى تملك جنسية معينة أو دين أو ثقافة دون أن يملكها بالفعل، والفرد التشرقي لم تعد له قيمه الخاصة ولم يعد قادراً على الخلق بل على المحاكاة فحسب، وحتى المحاكاة لا يقوم بها بشكل دقيق، لأنها تقتضي نوعاً من الأصالة، أنه إنسان لا ينتمي إلى أي مجتمع ولا يملك أي شيء خاص به"[46].

الخُلاصة:

تستند الدراسات الأمريكية – وبالتالي الإدارة الأمريكية – في تقييمها وتصنيفها للدولة في الشرق الأوسط، على التراث الذي خلفه كارل أوجست فتفوجل في دراسته حول الصين ودراسة بيري أندرسون " دولة الشرق الاستبدادية"، وفحواهما أن الدولة في الشرق الأوسط هي دولة مركزية تتحكم بالموارد الطبيعية وتحتكر القوة السياسية، وتهيمن على المجتمع، وبالتالي فإن الدولة الشرقية هي مصدر العنف، وقد جاءت تصورات المحافظين الجدد الأمريكيين والأوروبيين متوائمة مع هذه التوجهات، وقد تعززت هذه التوجهات لدى المحافظين الجدد الأمريكيين (السياسيين والسوسيولوجيين على حدٍ سواء) بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لذلك فإن مشروع إصلاح الشرق الأوسط الكبير الذي أعده المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية، جاء أكثر تشدداً - فيما يتعلق بتقليص دور الدولة- من برنامج الإصلاح الهيكلي، الذي أعده البنك الدولي تحت تأثير اللبراليين الجدد الأمريكيين في منتصف ثمانينيات القرن العشرين.

يرتبط العنف من وجهة نضرنا بعدد من العوامل هي: ضعف الدولة وعدم قدرتها على السيطرة على القوى والجماعات المحلية، والفساد حيث يصبح الوصول إلى السلطة أهم من ممارستها، إن تفتيت المجتمع وإضعاف الدولة في العالم العربي سوف يؤدي إلى غياب إي قوة قادرة على السيطرة على العنف

الداخلي والخارجي، وهو ما بدا واضحاً في لبنان، فقد ساد العنف الداخلي خمسة عشر سنة، مع ذلك فقد ظلت القوى الغربية وبعض القوى اللبنانية تردد مقولة " أن قوة لبنان تكمن في ضعفه "، أي في ضُعف الدولة فيه، ولم تبدأ في التراجع عن ترديد هذه المقولة إلا عندما تنامى خلافها مع سوريا التي كانت تهيمن على السلطة في لبنان نتيجة ضُعف دولته، وبشكل أكبر بعد المقاومة الباسلة التي أبداها حزب الله ضد الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان لمدة ثلاث وثلاثين يوماً (12 يوليو – 15 أغسطس 2006)، فتزايدت الدعوات الداخلية والخارجية لتقوية الدولة اللبنانية.

يسعى مشروع الشرق الأوسط إلى تعريض مواطني الشرق الأوسط للتجربة الأمريكية بشكل خاص والغربية بشكل عام، عبر آليتين رئيستين، الأولى مباشرة عن طريق تنظيم برامج الزيارات للبرلمانيين والصحفيين وناشطي المجتمع المدني، والثانية غير مباشرة عن طريق وسائل الإعلام، لذلك يؤكد المشروع على دعم حرية الإعلام، وتوسيع نشر المعلوماتية من خلال توسيع امتلاك واستخدام أجهزة الكمبيوتر والوصول إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات مع الدول العربية حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية إلى إلغاء التعريفة الجمركية على الأجهزة الإلكترونية، وتقدم دعماً لقنوات فضائية موجهة إلى العالم العربي، إلا أن معظم القنوات التي تدعمها هي قنوات ترفيهية، وبالتالي فإن هذا النوع من القنوات تساهم في عولمة الشرق الأوسط أكثر مما تساهم في التغير الديموقراطي، وذلك من خلال تشكيل نزعة استهلاكية، فتغيير التوجهات ومنظومة القيم الاجتماعية في المجتمع الإنساني لا يمكن تغييرها عن طريق التقليد أو العدوى العاطفية التي تحدث عنها جوستاف ليبون، ولا بطريقة المثير الشرطي التي استخدمها بافلوف واسكنر في تغيير سلوك الحيوان.

إن الحرية الإعلامية واطلاع سكان الشرق ألأوسط على الثقافة الغربية أمر جيد، ولكنه لن يحقق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية كاملة ولا أهداف شعوب الشرق الأوسط، إذ سيقتصر الهدف الذي سوف يحققه للولايات المتحدة الأمريكية على تكريس النزعة الاستهلاكية، وهو هدف أساسي من

أهداف العولمة، حيث ستقتصر فعالية تلك الآليات على الجانب الدعائي والإعلاني للسلع الغربية، وتغيير التوجهات الاستهلاكية للذين سوف يخضعون لتأثير تلك الآليات مباشرة، وعبرهم بطريق غير مباشر إلى باقي سكان المنطقة، أما الهدف المتعلق بانتشار مفاهيم الحرية والديموقراطية واللبرالية، وهو هدف مشترك بين الوليات المتحدة الأمريكية وشعوب المنطقة ومؤسسات المجتمع المدني فيها، فإنه هدف صعب التحقيق من خلال هذه الآلية وحدها، أما الهدف غير المباشر الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقه من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير، والمتمثل بإحداث نوع من التقارب القيمي، وفي مقدمة ذلك قيمة التسامح والقبول بالأخر، وبما يؤدي إلى القضاء على الإرهاب، وهو هدف تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك السلطات الحاكمة في المنطقة من أجل تخفيف الضغوط التي تمارسها عليها الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن أنه يمثل أحد ألأهداف الرئيسة للمجتمع المدني في العالم العربي، فإنه لن يتحقق بهذه البساطة.

المراجع والهوامش

(1) أهمهم: ماكس هوركهايمر Max Horkheimer (1898- 1973)، ثيودور أدورنو Theodor Adorno (1903-1970)، هربرت ماركيوز Herbert Marcuse (1898- 1978) أريك فروم Erich Fromm يورجين هابر ماز Jurgen Habermas، فضلاً عن عدد من الباحثين الشباب الأقل شأناً الذين تصفهم بعض الكتابات بمعاوني المعهد، وأهمهم: فرانس بوركينو، كورت البير جرلاش، هانيك جروسمان، أوتو كيركهايمر، ميرا كومار وفسكي، سيجفرد كراكاور، ليو لونتال، فانتز نيومان، فردريك بولوك، أندرياس سترنهايم، فليكس وبل أوفاي و كارل أوجست فتفوجل نظر ، بول لوران أسول ، " مدرسة فرانكفورت " ؛ ترجمة سعاد حرب ؛ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ؛ بيروت ؛ د. ت. ؛ ص. ص 23،

(2) انظر جون كاوتسكي، "التحولات السياسية في البلدان المتخلفة"، ترجمة جمال نعيم عون، دار الحقيقة، بيروت، ط1، 1980، ص104.

(3) انظر، أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1984، ص. ص 219 – 220.

(4) انظر ،هربرت ماركيوز، "الإنسان ذو البعد الواحد" ترجمة جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1988، ص53.

(5) Rolland Ray Lytz, "The "New Left" of Restoration Germany" Journal of the history of ideas, April-June, 1970, Volume xxxl, No.(2), p.236.

(6) حسن محمد حسن، "النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز"، دار التنوير، بيروت، ط1، 1993م، ص186.

(7) انظر، هربرت ماركيوز، مرجع سابق، ص55.

(8) George Kalsiaficas, Op.Cit, P.37.

(9) كارل مانهايم، (1893 – 1947) عالم اجتماع ألماني بريطاني، ولد لأبوين ألمانيين في بودابست، درس في جامعات برلين، وفرايبورج وهايدلبيرج، وعين أستاذاً لعلم الاجتماع في جامعة فرانكفورت، ثم حرم من منصبه بعد وصول النازية إلى السلطة، فهاجر في نفي إختياري إلى بريطانيا، حيث عمل محاضراً في علم الاجتماع بجامعة لندن في الفترة من عام 1933 إلى عام 1947، وفي عام 1947 عين أستاذاً لعلم الاجتماع والتربية في معهد التربية بلندن، وتوفى في نفس العام، (أفكار في صراع، ص 255)

(10) See, Lapalambara. J ؛."Decline of ideology"; American Political Science Review, VIX, 1966, No1, P.13.

وانظر أيضاً:

-Karl Mannheim ،"Ideology and Utopia: an introduction to the sociology of knowledge, Routledge, London- New York,, PP 237-240.

نشرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام 1936.

(11) انظر، راسل جاكوبي، المرجع السابق، ص. 14

(12) مجلة الاجتهاد، دار الاجتهاد، بيروت، العددان (16/15)، ربيع وصيف 1992، ص 12.

(13) انظر المرجع السابق، ص 11.

(14) المرجع السابق جاكوبي ص 13.

(15) المرجع السابق جاكوبي ص 15.

(16) فوكوياما " فرانسيس فوكوياما (1950 -) ولد في اليابان عام 1950 درس الفلسفة في اليابان ثم سافر إلى فرنسا التي قضى فيها عاماً واحداً، ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لينجز أطروحته للدكتوراه حول " الخطر السوفيتي "، حصل على الجنسية الأمريكية، وعمل في مؤسسة راند Rand Corporation للأبحاث القريبة من وزارة الدفاع الأمريكية، ثم انتقل إلى وزارة الخارجية ليعمل نائباً لرئيس قسم التخطيط فيها (دينيس روس الغني

عن التعريف)، ثم عاد للعمل مرة أخرى في مؤسسة راند، وكان لا يزال يعمل فيها عندما نشر عام 1989 مقالاً بعنوان : " نهاية التاريخ " في مجلة National Interest اليمينية المحافظة والمعروفة بتأييدها لسياسات رونالد ريجان وجورج بوش، وقد أصبح فوكوياما بعد أشهر قليلة من نشره هذه المقالة مفكر اليمين الجديد الأكثر شهرة في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي شجعه على تطوير مقالته إلى كتاب نشره عام 1992 بعنوان "نهاية التاريخ".

(17) تكتسب مقالة آلن ريان Alan Ryan التي نشرها في مارس 1992، تحت عنوان" البروفيسور هيجل في طريقه إلى واشنطون "، دلالة هامة في هذا المجال.

(18) انظر، راسل جاكوبي، نهاية اليوتوبيا: السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة، ترجمة فاروق عبد القادر، سلسلة كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (269)، مايو 2001، ص 57.

(19) إسماعيل علي سعد، نظرية القوة: مبحث في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 252.

(20) انظر، المرجع السابق، ص 253.

(21) نقلاً عن إدوارد م. بيرتز، " أفكار في صراع: النظريات السياسية في العالم المعاصر "، ترجمة عبد الكريم أحمد، دار الآداب، بيروت، 1975، ص 333.

(22) انظر، إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، مرجع سابق، ص 179.

(23) See Alan Touraine, "The Idea of Revolution" in Mike Featherston, Opcit, pp.130-133.

(24) انظر، راسل جاكوبي، مرجع سابق ص. ص 120 – 121.

(25) أمارتيا صن، " التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض، والفقر "، ترجمة شوقي جلال، سلسلة كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (303)، مايو 2004، ص 300.

(26) أمارتيا سن، " التنمية حرية "، ترجمة شوقي جلال، سلسلة كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (303)، مايو 2004، ص 294.

(27) إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (244)، أبريل 1999، ص 372.

(28) من التحديث إلى العولمة، ص 169.

(29) أطلق مصطلح برجوازية على سكان المستوطنات التي أقامها أسقف سانت دينيس في فرنسا في القرن الحادي عشر حول أسقفيته، عن طريق تخصيص منطقة يتمتع سكانها بحق الحياة، فأقيمت أربع أعمدة خشبية في أربع زوايا من أرض واسعة، بشكل كاف لإقامة مستوطنة burg، ومنح الملك فيليب الأول هذه المستوطنة حرية كاملة من الخضوع لأي سلطة قانونية خارجية، كما أعفاها من الضرائب ومن الخدمة العسكرية

– انظر، موريس دوب، دراسات في تطور الرأسمالية، ص (97).

(30) Park R.," The City: Suggestions for The Investigation of Human Behavior in The Urban Environment", in, J. Tager and Gest (Eds.), " The Urban Vision", Theodsrsey Press, 1971,p. 92.

(31)نقلاً عن، تيمونز روبيرتس وإيمي هايت، " من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغير الاجتماعي "، ترجمة سمير الشيشكلي، سلسلة كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الجزء الثاني، العدد (310)، ديسمبر 2004، ص 264.

(32) Anthony Oberrscball, "Social Conflict and Social Movememnts", Prentice Hall, New Jersey, 1973, P.15.

(33) Paul Wilkinson, "Social Movement", Macmillan, London, 1971, P.24.

(34) نقلاً عن راسل جاكوبي، نهاية الإيديولوجيا : السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة، ترجمة فاروق عبد القادر، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (269)، مايو 2001، ص 186.

(35) - انظر ليرنر في من الحداثة إلى العولمة ص 187

(36) نقلاً عن هشام شرابي، المرجع سابق، ص. 35 هامش

(37) انظر، أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984، ص. ص 44 – 46.

(38) أستخدم إتين دي لابواسيه Etienne de la Boetie مفهوم العبودية المختارة في مقال شهير له يحمل نفس العنوان، لتفسير رضا المحكومون باستمرار حكم الحاكم المستبد، وعدم تمردهم عليه، فالحاكم المستبد لا يستطيع باستخدام العنف وحده أن يحول المحكومين جميعاً إلى عبيد خاضعين لسلطته، بل عن طريق قبول ورضا النخب الاجتماعية والاقتصادية، حيث يربط الحاكم الأفراد الذين يتمتعون بالنفوذ والسلطة الاجتماعية بعلاقات مصلحة، ويحقق لهم مصالحهم المشروعة وغير المشروعة، ويتغاضى عن ممارستهم للفساد، وهم بدورهم يربط كل واحد منهم عدد من الأفراد المؤثرين وذوي النفوذ الأقل شأناً منهم، بعلاقات شخصية بهم، وتتكرر الآلية نفسها مع هؤلاء، يقول لابواسيه: " في كل عهد كان ثمة أربعة أو خمسة تصغ إليهم أذن الطاغية، يتقربون منه أو يقربهم إليه، ليكونوا شركاء جرائمه، وخلان ملذاته، وقواد شهواته، ومقاسميه فيما نهب، هؤلاء الستة يدربون رئيسهم على القسوة على المجتمع، لا بشروره وحده بل بشروره وشرورهم؛ هؤلاء الستة (يقصد البطانة + الطاغية) ينتفع في كنفهم ستمائة يفسدهم الخمسة كما أفسدوا الطاغية، ثم هؤلاء الستمائة يذيلهم ستة آلاف تابع، يوكلون إليهم مناصب الدولة (...)، تاركين إياهم يرتكبون من السيئات ما لا يجعل لهم بقاء إلا في ظلهم، ولا البقاء بعيداً عن طائلة القانون وعقوباتها إلا عن طريقهم. ما أطول سلسلة الأتباع بعد ذلك ". – إتين دي لابواسيه،"مقال في العبودية المختارة"،ترجمة مصطفى صفوان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1992،ص 109.

(39) انظر ليرنر في من الحداثة إلى العولمة ص 187.

(40) لاري دايموند، الثورة الديموقراطية: النضال من اجل الحرية والتعددية في العالم النامي، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، 1995، ص 31.

(41) انظر ليرنر في من الحداثة إلى العولمة ص 187

(42) انظر، محمود عبد الفضيل، مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة، مهرجان القراءة للجميع، الأعمال الفكرية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص 124.

(43) هربرت ماركيوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ص. ص 47 – 48.

(44) انظر، محمود عبد الفضيل/، مرجع سابق، ص.125.

(45) انظر: خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1987، ص91.

(46) نقلاً عن هشام شرابي، البنية البطركية، بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1987م، ص35 "هامش".